



The impact of the currency sale window in deepening the structural imbalances in the Iraqi economy

أثر نافذة بيع العملة في تعميق الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي

*أ.م.كريم عبيس حسان *أ.د.جواد كاظم البكري *م.م.فراس وهاب شهيد
*م.شفاء تركي عايز

Abstract:

The currency sale window has contributed since its introduction in the Iraqi economy to maintaining the exchange rate of the Iraqi dinar effectively, but on the other hand it carried with it many negative effects as well, the most important of which is the deepening of the distortion in the price structure, which also contributed to deepening structural distortions in the Iraqi economy, the research aims to study the impact of the currency sale window in deepening structural imbalances in the Iraqi economy during the period (2006-2022) and tries to highlight the currency sale window in deepening structural imbalances In the Iraqi economy through the assumption that the currency selling window, despite the benefits it has achieved for the Iraqi economy, has contributed to distorting the price structure by affecting real economic growth rates, exchange rates, and imports.

*جامعة بابل – كلية الإدارة والاقتصاد .

المستخلص : أسهمت نافذة بيع العملة منذ استحداثها في الاقتصاد العراقي في الحفاظ على سعر صرف الدينار العراقي بشكل فعال، ولكنها من جانب آخر حملت معها تاكثير من الآثار السلبية أيضاً، من أهمها تعميق التشوه في الهيكل السعري الذي أسهم أيضاً في تعميق التشوهات الهيكلية في الاقتصاد العراقي، يهدف البحث الى دراسة أثر نافذة بيع العملة في تعميق الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي خلال المدة (٢٠٠٦-٢٠٢٢) ويحاول تسليط الضوء على نافذة بيع العملة في تعميق الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي من خلال فرضية مفادها أن نافذة بيع العملة، على الرغم مما حققته من فوائد للاقتصاد العراقي، إلا أنها أسهمت في تشويه الهيكل السعري من خلال الأثر على معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي، أسعار الصرف، والاستيرادات.

المقدمة : من المسلم به أن نافذة بيع العملة هي ثمن لاستقرار سعر صرف الدينار العراقي منذ عام ٢٠٠٣ وحتى الوقت الحاضر، فالتخلي عن هذه الاداة النقدية سيؤدي الى ارتفاع سعر صرف الدينار العراقي أمام الدولار الى مستويات قريبة من مستويات التسعينات وتنخفض القوة الشرائية بشكل كبير وترتفع معدلات التضخم وتتآكل دخول الافراد نتيجة لارتفاع معدلات التضخم.

لذلك جاءت أن نافذة بيع العملة كأحدى الادوات النقدية التي عالجت تلك المشكلة، وبالفعل بعد تطبيقها استقر سعر صرف الدينار العراقي وانخفضت معدلات التضخم الى ان وصلت في بعض الشهور الى معدلات سالبة.

إن المخططين لنافذة بيع العملة العملة كانوا يظنون أن المزاد لن يستمر لهذه الفترة الزمنية الطويلة لأنهم خططوا لتخفيض المزاد تدريجياً الى أن يصل في الامد المتوسط الى الصفر، وحججهم في ذلك أن تزويد السوق المحلي بالدولار لاغراض الاستيراد من الخارج لايعني استيراد السلع الاستهلاكية فقط، وانما السلع الرأسمالية ايضاً، أي السلع التي تساهم في صناعة سلع أخرى، وبهذا فإن السوق المحلي سيبدأ تدريجياً بالانتاج، والانتاج يعني تقليل الحاجة للاستيراد، ومن ثم انخفاض الطلب على الدولار في النافذة، وهكذا الى أن يتم الغائها في الامد المتوسط.

على الرغم من نجاعة هذه الأداة وتحقيقها العديد من الإيجابيات للاقتصاد العراقي، إلا أنها ساهمت بشكل كبير في تعميق الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي نتيجة تشوه الهيكل السعري.

يحاول البحث تسليط الضوء على نافذة بيع العملة في تعميق الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي من خلال فرضية مفادها أن نافذة بيع العملة، على الرغم مما حققته من فوائد للاقتصاد العراقي، إلا أنها أسهمت في تشويه الهيكل السعري من خلال الأثر على معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي، أسعار الصرف، الاستيرادات.

أولاً. مراجعة نظرية لتجارب سابقة لنافذة بيع العملة: أدت أزمات الصرف الأجنبي التي واجهت العديد من البلدان النامية في أوائل الثمانينيات إلى تعديلات مختلفة في أنظمة أسعار الصرف، وكان أحد الحلول في عدد محدود من الحالات هو إدخال نافذة لبيع العملة (مزداد للصرف)، في ظل هذا النظام، يبيع البنك المركزي بانتظام مبلغاً معيناً من العملات الأجنبية من خلال عملية تقديم العطاءات ويشترى العملات المحلية في الفترات الفاصلة بالسعر السابق المحدد بالمزاد.

نتيجة لاضطرابات الاقتصاد الكلي الخارجية التي سببتها السياسات للاقتصادات النامية في سبعينيات القرن الماضي وأوائل الثمانينيات، تم استنزاف احتياطات النقد الأجنبي للعديد من البنوك المركزية، ووقعت أنظمة الصرف في تلك البلدان تحت ضغطاً متزايداً، وكانت هناك بدائل مختلفة لحل مثل هذه الأزمة واستعادة مستوى معين من الاحتياطات، وتتمثل إحدى الاستجابات الشائعة التي تنطوي على الحفاظ على نظام سعر ثابت في تقنين النقد الأجنبي، عادة مع إدخال قيود كمية وضوابط على رأس المال، كان هذا هو الرد الأولي لأوغندا وجامايكا وسيراليون قبل نظام نافذة بيع العملة.

واحدة من أكثر الاستجابات التي تمت دراستها على نطاق واسع لمثل هذه الأزمة هي التخفيض الاسمي الكبير لقيمة العملة، قد لا يكون مدى تخفيض قيمة العملة كافياً لإزالة القيد الملزم للضوابط الكمية وبدلاً من ذلك قد يؤدي فقط إلى تقليله، وكان هذا هو الحال بالنسبة لأوغندا، إذ أدت سلسلة من التخفيضات المنفصلة لقيمة (الشلن) إلى بدء العمل بنظام نافذة بيع العملة، ولأن أزمة الصرف تنسم بالغياب الفعلي للاحتياطات الدولية، ولأن الاضطرابات الطفيفة ذات السعر الثابت ستنعكس في تقلبات الكمية التي لا يمكن استيعابها بتغيرات مستوى الاحتياطي، فإن تخفيض قيمة العملة يجب أن يتجاوز التوازن لضمان أن ينظر إلى السعر الثابت الجديد على أنه مستدام، بالإضافة إلى ذلك، في الحالة التي يكون فيها أحد الأهداف هو استعادة مستوى معين من الاحتياطات، يجب أن يكون تخفيض قيمة العملة أكبر من غيره لتقليل الطلب على النقد الأجنبي وفقاً لذلك والسماح بتراكم الاحتياطي.

البديل على تخفيض قيمة العملة لمرة واحدة استجابة للأزمة هو اعتماد نظام الربط الزاحف *peg is an exchange rate regime* (*) *crawling*. مثل نظام السعر الثابت القياسي، يتم تحديد سعر الصرف الأجنبي وتحديد الكمية المطلوبة والموردة، ولكن بالإضافة إلى ذلك، يمكن للبنك المركزي الاستجابة لتقلبات الكمية عن طريق تغيير السعر بشكل دوري، وعادة ما يؤدي إلى خفض قيمة العملة بشكل أكبر. وبدلاً من تغيير سعر الصرف الثابت، واستجابة للأزمة، يمكن إدخال نظام سعر الصرف العائم، إذ يحدد البنك المركزي مستوى تراكم الاحتياطيات (أو التدخل) ويسمح لسعر الصرف الأجنبي بالتقلب، يمكن أن يعمل مثل هذا النظام في وجود أو عدم وجود ضوابط على رأس المال، كما هو الحال في النظام الثابت^١.

قبل النظر في السمات الخاصة لهذا النظام، من المفيد تسليط الضوء على الشروط التي يقارن فيها المزاد بشكل إيجابي مع البدائل، على عكس نظام التقنين، يستخدم المزاد الأسعار كآلية لتقنين العملات الأجنبية المتاحة، إذ يُنظر إلى نظام التخصيص المقيد بشكل متزايد للنقد الأجنبي بشكل عام على أنه أكثر ضرراً لعملية تخصيص الموارد وأكثر تشجيعاً على سلوك البحث عن الربح من آلية تقنين الأسعار، بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمزاد تحديد سعر أعلى لفئات معينة من المعروض من النقد الأجنبي أيضاً.

إن الجدول الدائر حول تفوق نظم أسعار الصرف الثابتة أو المرنة لم يحسم بالنسبة لكل من الدول المتقدمة والنامية، ومع ذلك، ففي أعقاب أزمات الصرف، فإن الأخذ بنظام مرّن له مزايا معينة مقارنة بتخفيض كبير في قيمة العملة واستمرار الحفاظ على نظام سعر ثابت. عادةً، في هذه المرحلة، لا يكون سعر الصرف المتوازن معروفاً لصانعي السياسات بدقة كبيرة، فالتعويم يلغي الحاجة إلى تحديد السعر، كما أن تحديد الكمية وليس السعر يضمن مساراً أكثر يقيناً لتراكم الاحتياطيات، وهو ما قد يكون مهماً في علاقة البلد بصندوق النقد الدولي والدائنين الدوليين الآخرين. وبالمثل، فإن المغالاة في قيمة العملة في ظل نظام ثابت تزيد من احتمال تراكم احتياطي كاف، ولكن التكاليف السياسية الموجودة عادة لأي تخفيض في قيمة العملة سوف ترتفع^٢.

(*) في الاقتصاد الكلي، يعد ربط العملة بالدفع الزاحف نظاماً لسعر الصرف يسمح بحدوث انخفاض أو ارتفاع في قيمة العملة تدريجياً. عادة ما يُنظر إليه على أنه جزء من نظام سعر الصرف الثابت. النظام هو طريقة لاستخدام السمات الرئيسية لأنظمة الصرف الثابتة بالإضافة إلى مرونة نظام سعر الصرف العائم. تم تشكيل النظام بحيث يثبت عند قيمة معينة ولكن في نفس الوقت مصمم "للانزلاق" للاستجابة لشوك السوق الخارجية.

^١ Kathie L. Krumm, EXCHANGE AUCTIONS: A REVIEW OF EXPERIENCES, CPD

Discussion Paper No. 1985 -22 July 1985, page 3.

^٢ Ibid, page 3.

يبدو أن نظام الربط الزاحف أكثر تشابهاً مع مزاد الصرف، باستثناء أن البنك المركزي يعدل السعر بانتظام بدلاً من الكمية، ومع ذلك، يبدو أن تصورات الجمهور حول دور البنك المركزي (وبالتالي الحكومة) في تحديد سعر الصرف قد تكون مختلفة بالنسبة للنظامين. وبموجب المزاد العلني (أو غيره من نظم الأسعار المرنة)، قد لا ينظر إلى البنك المركزي على أنه يحدد سعر الصرف، على الرغم من أن قراراته المتعلقة بإدارة الاحتياطي (أو تدخله) تؤثر تأثيراً مباشراً على كمية النقد الأجنبي في السوق، وبالتالي على سعره. في مقابل سوق ما بين البنوك ذات السعر المرن، قد يكون للمزاد مع العديد من المشاركين ميزة أيضاً، إذ يمكن للبنوك تجنب تحديدها كوكلاء اقتصاديين مسؤولين عن تخفيضات قيمة العملة التي قد تترتب على ذلك. وهناك حالة أخرى قد يكون فيها المزاد أكثر منطقية من الناحية الاقتصادية من سوق عائمة بحرية لكل من مبيعات ومشتريات العملات الأجنبية، وهي عندما تكون السوق ضعيفة أو تتسم بعدم تواتر المعاملات، فبموجب نظام المزاد، يتم تجميع مشتريات النقد الأجنبي قبل إجراء المبيعات.

وهكذا، قد يكون مزاد الصرف بديلاً معقولاً للتخصيص المكثف، أو المبالغة في قيمة العملة، أو نظام الربط الزاحف، أو سوق معومة بحرية كوسيلة لوقف استنزاف الاحتياطيات الدولية والسماح باستعادتها بمرور الوقت.

مزاد الصرف هو أي نظام يتم فيه تحديد تخصيص مبلغ معين من العملات الأجنبية من خلال عملية تقديم العطاءات، وفي إطار ذلك، يمكن أن تختلف الأبعاد والسمات المؤسسية للنظام اختلافاً كبيراً. يصف هذا الجزء من الورقة الهيكل النموذجي للمزاد. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يحل البدائل لحل المشاكل المختلفة التي قد تواجهها. ويستند جزء كبير من التحليل إلى أدلة تجريبية مستمدة من تجارب البلدان الثلاثة التي استخدمت فيها مزادات التبادل، وهي أوغندا (١٩٨٢-٨٥)، وسيراليون (١٩٨٢-٨٣)، وجامايكا (١٩٨٣-٨٥). وبدلاً من وصف التطور الزمني لهذه الأنظمة، نركز على القضايا التي تحتاج إلى معالجة. ومع ذلك، يرد في الجدول الأول مخطط زمني للتطورات الرئيسية في نظم التبادل هذه لتوجيه القارئ في العرض.

ثانياً. الاختلالات الهيكلية مدخل نظري : بدايةً فإن الهيكل الاقتصادي يعني مجموعة النسب والعلاقات والخصائص التي تميز اقتصاد معين، إذ يمثل مفهوم الهيكل الاقتصادي المكاني وفهمه المحور الرئيس في موضوع التوازن وعدم التوازن المكاني economic spatial structure والعلاقات الوظيفية التي تحكم الاقتصاد.

اهتمت معظم الدراسات الاقتصادية بالحالة الثابتة لدراسة وتحليل الهيكل المكاني الاقتصادي من خلال البيئة المحيطة أو المكونات والمتغيرات المحددة في تحليل تأثير التغيرات المحدودة والقصيرة الأجل من جهة، ومن جهة أخرى مع الحالة الديناميكية لمكونات البنية المكانية المرتبطة بتوضيح التنمية طويلة المدى المتعلقة بالبعد التاريخي للاقتصاد كدالة للهيكل الاقتصادي، إذ عرف (Perroux.F) التركيب الاقتصادي المكاني كمجموعة من العلاقات والنسب بين مكونات الهيكل والتي تتميز بمكان معين وفي وقت معين وهذه النسب تشير إلى الأهمية النسبية لكل عنصر من هذه العناصر^٣.

من جانب آخر يشير مفهوم الاختلال الهيكلي إلى اختلال العلاقات التناسبية بين عناصر ومكونات الهيكل الاقتصادي ومدى عمق تلك الاختلالات وتكرارها والمدة الزمنية أو تغير خصائصه الأساسية إلى الحد الذي يمكن أن يؤثر في النمو الاقتصادي وفي عملية التنمية الاقتصادية^٤.

تؤكد البيانات الاقتصادية أن مشكلات الاختلال الهيكلي الرئيسية، مثل الاستثمار المفرط، والفوائض الكبيرة في الحساب الجاري، وانخفاض حصة الاستهلاك من الناتج المحلي الإجمالي، وعدم المساواة في الدخل، قد تدهورت جميعها خلال السنوات القليلة الماضية، على الرغم من جهود المستمرة لتصحيح هذه المشاكل، ونرى بأن العامل المحدد الرئيس هو تكلفة العوامل المكبوتة، والتي ترتبط بأسواق شديدة التشوه للعمالة ورأس المال والأرض والموارد والبيئة، مثل الإعانات الضمنية للمنتجين والمستثمرين والمصدرين، إذ إنها تعزز النمو وفي نفس الوقت تزيد الاستثمار والصادرات.

١. تشوه الهيكل السعري : قد تركزت الجهود السابقة بشكل أكبر على التدابير الإدارية، التي لم تكن مستدامة، لذلك، فإن الحل الأكثر جوهرية لمشكلة عدم التوازن يكمن في استكمال الإصلاحات الموجهة نحو السوق لعوامل الإنتاج والسماح للأسواق الحرة بتحديد أسعار العمالة ورأس المال والأراضي والموارد.

وإذا ما لاحقنا التجربة الصينية نجد أن الصين اتبعت نهج إصلاح فريد خلال فترة الإصلاح التي ركزت على تحرير أسواق السلع، وفي ذات الوقت، لا تزال الكثير من أسواق عوامل الإنتاج مشوهة للغاية، إذ تعمل هذه التشوهات بشكل عام على خفض أسعار عوامل الإنتاج، وبالتالي انخفاض تكاليف الإنتاج، مثل إعانات المنتجين أو إعانات المستثمرين، أن هذه

^٣ . Hussain Ahmed S Al_Shadidi 2021 IOP Conf. Ser.: Earth Environ. Sci. 754 012012, page 2.

^٤ . Sudhir K. THAKUR, FUNDAMENTAL ECONOMIC STRUCTURE AND STRUCTURAL CHANGE IN REGIONAL ECONOMIES: A METHODOLOGICAL APPROACH, Région et Développement n° 33-2011, page 10.

الإعانات الضمنية قد ساهمت في النمو السريع للغاية للصين خلال الثلاثين عاماً الماضية، ومع ذلك، فقد كانت مسؤولة أيضاً عن العديد من مشاكل عدم التوازن، وهذا يشير إلى أن القضاء على مشاكل عدم التوازن يتطلب مزيداً من التحرير لأسواق عوامل الإنتاج.

غالباً ما تختلف تشوهات أسعار الطاقة والموارد الأخرى بمرور الوقت اعتماداً على حركة الأسعار الدولية، وبأخذ أسعار النفط كمثال، تبنت اللجنة الوطنية للتنمية والتعاون معادلة تربط أسعار النفط المحلية بعدة أسعار دولية، فكلما تحركت الأسعار الدولية لأكثر من ٧ ٪، سيتم تعديل الأسعار المحلية وفقاً لذلك، ومع ذلك، عندما ارتفعت أسعار النفط الخام العالمية إلى ما يزيد عن ٨٠ دولاراً أمريكياً للبرميل، أوقفت اللجنة الوطنية لتعديل أسعار النفط تعديل الأسعار المحلية خشية أن يؤدي ارتفاع الأسعار إلى تعطيل الإنتاج والاستهلاك^٥، إذ تُعد أسعار عوامل الإنتاج المكبوتة Repressed factor prices، مثل الأسعار الزراعية المكبوتة في فترة ما قبل الإصلاح، وسيلة لتعزيز النمو الاقتصادي.

تؤدي التشوهات في أسواق العوامل إلى إظهار الاقتصاد لمخصصات موارد غير فعالة، مما يؤدي إلى تحول داخلي في حدود إمكانية الإنتاج في البلاد وتراجع في إنتاجها الممكن تحقيقه، وتكشف نتائج تقديرات دراسة كل من (Masayuki NAKAKUKI, Akira OTANI, Shigenori SHIRATSUKA) أن تدهور التشوهات في أسواق العوامل يُعزى إلى ٥,٠ ٪ من الانخفاض في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بعد انفجار فقاعة أسعار الأصول، وهذا يؤكد أن تفاقم العوائق الهيكلية في أسواق عوامل الإنتاج هو أحد الأسباب الرئيسة للركود الاقتصادي المطول بعد انفجار فقاعة أسعار الأصول. علاوة على ذلك، نظراً لأنه من غير المتوقع أن يكون الحل المستقل لتشوهات سوق العوامل من خلال آلية السوق، فمن المهم اتخاذ تدابير لتحقيق تخصيص أكثر كفاءة للموارد الإنتاجية، فبدون مثل هذه التدابير، لا يمكن للسياسات النقدية والمالية أن تعيد الاقتصاد إلى مسار النمو المستدام^٦.

٢. آثار تشوهات سوق العوامل على حدود احتمالية الإنتاج: تمت دراسة آثار أنواع مختلفة من التشوهات على الاقتصاد بشكل مكثف في نظرية التجارة خلال الفترة من الستينيات حتى السبعينيات. كانت التشوهات التي تم فحصها في هذه الدراسات هي المنافسة غير الكاملة، والعوامل الخارجية للإنتاج والاستهلاك، وعوامل تشوهات السوق، بالإضافة إلى ذلك، تمت

^٥ Yiping Huang, Bijun Wang, Cost Distortions and Structural Imbalances in China, China & World Economy / 1 – 17, Vol. 18, No. 4, 2010, page 3.

^٦ Masayuki NAKAKUKI and others, Distortions in Factor Markets and Adjustments in the Economy, IMES Discussion Paper Series 2004-E-4, page 1.

دراسة تدابير السياسة لحل هذه التشوهات في هذا النوع من البحث. من بين التشوهات المذكورة أعلاه، عوامل تشوه السوق، إذ يؤدي وجود مثل هذه التشوهات في السوق إلى تعديل الاستنتاجات النظرية المستمدة من افتراض أسواق العوامل المثالية.

لقد استخدم بعض الباحثين نموذج Heckscher-Ohlin، الذي يُفترض وجود سوق عامل مثالي وتخصيص فعال للموارد، كحالة مرجعية لإظهار كيف يتكيف الاقتصاد الخالي من التشويه مع التغييرات النسبية للأسعار، ثم إدخال عوامل السكون والفوارق بين القطاعات في الإنتاجية الحدية لعامل ما في نموذج هكشر-اولين لاستكشاف كيف تغير تشوهات السوق شكل حدود إمكانية الإنتاج وتؤثر على التعديلات الاقتصادية استجابة للتغيرات في الأسعار النسبية.

يفترض نموذج هكشر-اولين أسواق مثالية تنقل فيه عوامل الإنتاج بشكل كامل، وبالتالي، يمكن اعتباره حالة اقتصادية طويلة الأجل، وتكون حدود احتمالية الإنتاج للاقتصاد - موضع نقاط الإنتاج الفعالة - مقعرة بسلسلة، إذا تغير السعر النسبي لـ M و N ، فإن مزيج إنتاج M و N يتحرك على طول حدود إمكانية الإنتاج. يتوسع الإنتاج مع زيادة الأسعار النسبية وينخفض مع انخفاض السعر النسبي، إذ ينتقل رأس المال والعمالة إلى قطاع ذي سعر نسبي متزايد من قطاع بسعر نسبي منخفض.

تُعد الفروق في الإنتاجية الحدية لعامل ما عبر القطاعات كمؤشر على درجة تشوهات سوق العوامل، فعندما تكون أسواق العوامل مثالية وتكون جودة العوامل الإنتاجية هي نفسها عبر القطاعات، يتم معادلة الإنتاجية الهامشية للعامل عبر القطاعات، علاوة على ذلك، عندما تكون أسواق العوامل غير كاملة لأسباب مثل اللوائح، أو الاختلافات في القوة التفاوضية للنقابات العمالية عبر القطاعات، أو عامل عدم الحركة، فإن الإنتاجية الحدية لا تتساوى عبر القطاعات.^٧

ومن الناحية التاريخية، كانت التدابير الجمركية هي الشكل السائد للتشوهات القابلة للتداول التي تؤثر على تجارة التصنيع، ولكن في الزراعة يتم استخدام العديد من الأدوات الأخرى لتشويه حوافز المنتج والمستهلك، وقد تم التعامل مع هذا في قاعدة بيانات حماية GTAP^(*) من خلال

^٧. Masayuki Nakakuki, Akira Otani, and Shigenori Shiratsuka, Distortions in Factor Markets and Structural Adjustments in the Economy, Discussion Paper No. 2004-E-4, page 4.
(*) محور مشروع تحليل التجارة العالمية هو قاعدة بيانات GTAP، وهي قاعدة بيانات عالمية موثقة بالكامل ومتاحة للجمهور تحتوي على معلومات تجارية ثنائية كاملة، وروابط النقل والحماية. تمثل قاعدة بيانات GTAP الاقتصاد العالمي ويستخدمها الآلاف في جميع أنحاء العالم كمدخل رئيس في معظم تحليل التوازن العام المطبق (AGE) للقضايا الاقتصادية العالمية.

الاستفادة من تقديرات أمانة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لتشوهات الأسعار (OECD 2010). وبشكل أكثر تحديداً، قد يتشوه السعر المحلي لسلعة زراعية في البلدان ذات الدخل المرتفع ليس فقط بسبب القيود التجارية أو الإعانات التجارية ولكن أيضاً بسبب دعم أسعار المنتجين وأشكال الدعم المحلي الأخرى. وقد تم دمجها بعناية في قاعدة بيانات حماية GTAP، وحتى وقت قريب لم تكن هناك تقديرات مماثلة لاختلالات الأسعار الزراعية في البلدان النامية، ومع ذلك، فإن التدخلات المهمة الوحيدة المدرجة في قاعدة بيانات GTAP هي كيف يتم تطبيق تعريفات الاستيراد على قطاع المزارع في تلك البلدان. إذ أنه لا يتجاهل أسعار المنتجين الزراعيين أو دعم الصادرات في البلدان النامية فحسب، بل يتجاهل أيضاً، أي ضرائب على الإنتاج أو التصدير أو معادلات ضريبية وأي إعانات على الواردات الغذائية مطبقة في تلك البلدان.

أنتج مشروع بحثي حديث للبنك الدولي سلسلة زمنية من المعدلات الاسمية حسب القيمة للمساعدة للمزارعين ومكافئات الضرائب الاستهلاكية للمستهلكين (الهيئات التنظيمية الوطنية و CTE) على مدى نصف القرن الماضي لـ ٤١ دولة نامية تمثل مجتمعة ما يزيد قليلاً عن نصف الإنتاج والاستهلاك الزراعي العالمي، تشمل التغطية ما متوسطه ١١ منتجاً زراعياً رئيساً لكل بلد، وتمثل هذه المنتجات حوالي ٧٠% من القيمة بأسعار غير مشوهة للإنتاج الزراعي الإجمالي لكل بلد. بالنسبة للبلدان النامية في تلك العينة، فإن التدابير الحدودية هي التدخل الرئيس، يتم تقدير تأثيرها المشوه للأسعار من خلال مقارنة سعر الجملة المحلي لسلعة ما مع سعر منتج مشابه على حدود البلد (يتم تعديله بشكل مناسب للاختلافات في الجودة والمعالجة وما إلى ذلك، وتكاليف النقل المحلي إذا لم يتم قياس السعر المحلي على الحدود). كان سعر الحدود المستخدم عادةً هو C.i.f. قيمة وحدة الاستيراد أو f.o.b. قيمة وحدة التصدير، اعتماداً على ما إذا كان المنتج سلعة منافسة للاستيراد أو قابلة للتصدير. في الحالات القليلة التي حدد فيها البنك الدولي في المشروع البحثي المذكور دعماً أو ضريبة لأسعار المنتج أو المستهلك (لا تشمل ضريبة القيمة المضافة العامة / ضريبة السلع والخدمات)، تم تقدير معادلها حسب القيمة وإضافتها إلى NRA أو CTE، على التوالي، لهذا المنتج، وباستخدام هذه التقديرات، يوفر المشروع للمصممين مجموعة بديلة من تقديرات تشوهات الأسعار الزراعية في البلدان النامية عن تلك المقامة لعام ٢٠٠٤ في قاعدة بيانات GTAP. يتم الحفاظ على هياكل التعريفات الثنائية التفضيلية المدرجة في قاعدة بيانات GTAP الإصدار ٧,٠ المعيارية من

خلال ضرب كل تعريف ثنائية في نسبة المقياس المعادل لتعريف الاستيراد الإجمالية من مشروع البنك الدولي إلى التعريف الوطنية الإجمالية الأصلية لبرنامج GTAP لكل منتج^أ.

ثالثاً. واقع نافذة بيع العملة في الاقتصاد العراقي: من المعروف أن نافذة بيع العملة كانت من اقتراح الاقتصادي الأميركي جون ب. تايلور^(*) John Brian Taylor وكيل وزارة الخزانة الأميركية للشؤون الدولية (٢٠٠١-٢٠٠٥)، جون تايلور هو عالم اقتصاد، وأستاذ جامعي، من الولايات المتحدة الأمريكية، ولد في يونكيرس، وهو عضو في الأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم

فنافذة بيع العملة هي ثمن لاستقرار سعر صرف الدينار العراقي منذ عام ٢٠٠٣ وحتى الوقت الحاضر، فلنتخيل أن مزاد العملة غير موجود، فماذا الذي سيحصل؟ يحصل الاتي:

يرتفع سعر صرف الدينار العراقي أمام الدولار الى مستويات قريبة من مستويات التسعينات وتنخفض القوة الشرائية بشكل كبير وترتفع معدلات التضخم وتتآكل دخول الافراد نتيجة لارتفاع معدلات التضخم.

لذلك جاء مزاد العملة كأحد الادوات النقدية التي عالجت تلك المشكلة، وبالفعل بعد تطبيق مزاد العملة استقر سعر صرف الدينار العراقي وانخفضت معدلات التضخم الى ان وصلت في بعض الشهور الى معدلات سالبة.

المخططون لعملية مزاد العملة كانوا يظنون أن المزاد لن يستمر لهذه الفترة الزمنية الطويلة لأنهم خططوا لتخفيض المزاد تدريجياً الى أن يصل في الامد المتوسط الى الصفر، كيف؟

^أ Kym Anderson and others, Estimating effects of price-distorting policies using alternative distortions databases, Elsevier, 2012, page 4.

(*) عمل استاذاً في جامعة كولومبيا من ١٩٧٣ إلى ١٩٨٠ وفي كلية وودرو ويلسون وقسم الاقتصاد في جامعة برينستون من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٤ قبل أن يعود إلى ستانفورد. حصل على العديد من الجوائز التعليمية وقام بتدريس دورة الاقتصاد التمهيدي بجامعة ستانفورد بالإضافة إلى الدكتوراه.

في بحث نُشر في عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠، طور نموذجاً لتحديد الأسعار والأجور - يسمى نموذج العقد المتدرج - والذي كان بمثابة أساس لفئة جديدة من النماذج التجريبية ذات التوقعات المنطقية والأسعار الثابتة - والتي تسمى أحياناً النماذج الكينزية الجديدة. في ورقة بحثية صدرت عام ١٩٩٣، اقترح قاعدة تايلور، المقصود منها أن تكون توصية حول كيفية تحديد معدلات الفائدة الاسمية، والتي أصبحت بعد ذلك ملخصاً تقريبياً لكيفية قيام البنوك المركزية بتعيينها بالفعل. كان ناشطاً في السياسة العامة، إذ شغل منصب وكيل وزارة الخزانة للشؤون الدولية خلال الولاية الأولى لإدارة جورج دبليو بوش. يؤرخ كتابه Global Financial Warriors هذه الفترة. كان عضواً في مجلس المستشارين الاقتصاديين للرئيس أثناء إدارة جورج دبليو بوش وخبير اقتصادي أول في مجلس المستشارين الاقتصاديين خلال إدارتي فورد وكارتر.

في عام ٢٠١٢، تم إدراجه في القائمة الخمسين الأكثر تأثيراً لمجلة Bloomberg Markets. تُدرج طومسون رويترز تايلور ضمن "الحائزين على جائزة الاقتباس" الذين من المحتمل أن يفوزوا في المستقبل بجائزة نوبل في الاقتصاد. كان رئيساً لجمعية مونت بيليرين (مؤسسة فكرية اقتصادية ليبرالية جديدة) من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٠.

لان تزويد السوق المحلي بالدولار لاغراض الاستيراد من الخارج لايعني استيراد السلع الاستهلاكية فقط، وانما السلع الرأسمالية ايضاً، أي السلع التي تساهم في صناعة سلع أخرى، وبهذا فأن السوق المحلي سيبدأ تدريجياً بالانتاج، والانتاج يعني تقليل الحاجة للاستيراد، ومن ثم انخفاض الطلب على الدولار في مزاد العملة، وهكذا الى أن يتم الغائه في الالامد المتوسط، ولكن ما الذي حصل؟ حصل الاتي:

١. ان مزاد العملة لم يستخدم لاستيراد السلع الرأسمالية، بل للسلع الاستهلاكية فقط، وبذلك بقيت الحاجة الى مزاد العملة قائمة.

٢. لم يطور مزاد العملة سوق الانتاج في العراق، وبذلك لم يتحقق هدف المخططين لمزاد العملة بزيادة الانتاج المحلي، وبقي الاعتماد على السوق الخارجي قائماً.

٣. تفشي الفساد في آلية عمل مزاد العملة، فهو لم يستخدم فقط للاستيراد انما سيطرت مافيات متنفذة على المزاد هدفها تهريب العملة الصعبة خارج العراق بدون عائد يُذكر للاقتصاد العراقي.

٤. اهمال الصناعة المحلية بشكل كامل، سواء في القطاع العام أو الخاص، بل محاربتها من قبل المتنفذين بهدف استمرار الفساد المالي الذي يعتاشون عليه، وحتى الحكومات المتعاقبة منذ عام ٢٠٠٣ وحتى اليوم لم تدرك هذه الحقيقة، فقد كانت نسبة المخصص للقطاع الصناعي في موازنة ٢٠١٩ لا تتجاوز الـ (1%).

لذلك فإن أي سياسة نقدية من شأنها أن تلغي أو تخفض من مزاد العملة فتجلب نتائج كارثية على الاقتصاد العراقي قوامها انخفاض قيمة العملة العراقية وارتفاع معدلات التضخم بشكل غير مسبوق، بسبب أن التضخم في العراق، إذا حصل، فهو تضخم مستورد نتيجة للاعتمادية العالية للاقتصاد العراقي على الخارج.

فيما يتعلق بأداة السياسة، يهدف البنك المركزي إلى التحكم في المعروض النقدي. ومع ذلك، فإن القدرة على استهداف التضخم من خلال المعروض النقدي المحلي أمر معقد بسبب الاستخدام الواسع النطاق للعملة الأجنبية، علاوة على ذلك، بدون وجود نظام مصرفي فعال أو سوق

نقود، فإن الطريقة الوحيدة لتغيير المعروض النقدي المحلي كانت عن طريق بيع العملات الأجنبية من خلال مزادات الصرف الأجنبي^٩.

استجابت سلطة الائتلاف المؤقتة والحكومات الائتلافية الأخرى من خلال تقييم احتياجات البنك المركزي العراقي وتقديم المساعدة الفنية. أرسلت وزارة الخزانة فريقاً كبيراً من الخبراء إلى العراق وقدمت المساعدة من خلال فريق عمل تم إنشاؤه في واشنطن، عمل فريق الخزانة مع البنك المركزي العراقي لتطوير: (١) إطار نقدي يركز على نمو القاعدة النقدية. (٢) أنظمة لإنتاج البيانات النقدية اللازمة. و (٣) أدوات نقدية جديدة. مؤشر أسعار المستهلك (CPI)، الذي أنتجته وزارة التخطيط، له أيضاً دور رئيس في تقييم تحركات الأسعار، على الرغم من نقاط ضعفه. ونتيجة لذلك، ساعد مستشارو الخزانة البنك المركزي العراقي في تفسير اتجاهات الأسعار وأوصى بإدخال تحسينات على منهجية مؤشر أسعار المستهلك^{١٠}.

من خلال الجدول (٢) الذي يقارن بين مشتريات البنك المركزي الشهرية من العملة الأجنبية من وزارة المالية ومبيعاته من خلال نافذة بيع العملة للمدة (٢٠٠٦-٢٠٢٢) نجد أن في أغلب سنوات البحث كان حجم نافذة بيع العملة أكبر من مشتريات البنك المركزي الشهرية من العملة الأجنبية من وزارة المالية، والامر ذاته يوضحه الشكل البياني (٢)، ففي حين بلغ مجموع مشتريات البنك المركزي من العملة الأجنبية من وزارة المالية (٦٥٢٢٨٠) مليون دولار، فإن مبيعاته من خلال نافذة بيع العملة خلال المدة ذاتها بلغ (٦٥٠٧٧٦) مليون دولار وبفارق (١٥٠٤) مليون دولار.

إن الرقم الذي يمثل مبيعات البنك المركزي من العملة الأجنبية من خلال نافذة بيع العملة وهو (٦٥٠٧٧٦) مليون دولار يمثل جزءاً منه دعماً لتشوه الأسعار في الاقتصاد العراقي إذا ما قارنا الفرق بين سعر نافذة بيع العملة والسعر السوقي للدولار.

هذا الامر قد أرخى بظلاله على أسعار المنتجات المحلية المتضخمه أصلاً بسبب الكلف العالية للعمالة والطاقة وتدني البنى التحتية وانخفاض الدعم الحكومي، وبدأت السلع الأجنبية تنافس السلع المحلية، وبخاصة في القطاع الزراعي، الامر الذي أدى الى عزوف الفلاحين عن

^٩ Policy Making John B. Taylor Under Secretary of the U.S. Treasury for International Affairs Remarks at the Banco Central de Reserve del Peru Lima, Peru September 6, 2004, PRESS RELEASES, US Department of the treasury.

^{١٠} Ibid., 628.

الاستمرار بالزراعة لتدني أسعار السلع الزراعية أمام مثيلاتها المستوردة، والامر ذاته ينطق على القطاع الصناعي.

جدول (٢) مقارنة بين مشتريات البنك المركزي الشهرية من العملة الاجنبية من وزارة المالية ومبيعاته من خلال نافذة بيع العملة للمدة (٢٠٠٦-٢٠٢٢)

نافذة بيع العملة الاجنبية (مليون دولار)	نافذة بيع العملة الاجنبية / نقد (مليون دولار)	نافذة بيع العملة /حوالة (مليون دولار)	مشتريات البنك المركزي من العملة الاجنبية من وزارة المالية (مليون دولار)	التاريخ
920	784	137	0	May,2006
861	656	205	850	Jun,2006
876	595	281	0	Jul,2006
1,048	692	355	800	Aug,2006
1,187	629	558	800	Sep,2006
1,076	546	530	1,700	Oct,2006
898	421	477	700	Nov,2006
308	132	176	2,650	Dec,2006
1,167	274	893	1,100	Jan,2007
1,223	363	860	600	Feb,2007
1,303	293	1,010	1,800	Mar,2007
1,376	225	1,152	1,000	Apr,2007
1,456	257	1,199	700	May,2007
1,235	306	929	700	Jun,2007
1,510	367	1,143	2,000	Jul,2007
1,441	277	1,163	1,400	Aug,2007
1,559	244	1,315	1,200	Sep,2007
1,488	185	1,303	1,500	Oct,2007
1,541	156	1,385	2,000	Nov,2007
681	51	630	4,000	Dec,2007
1,696	201	1,494	0	Jan,2008
1,463	145	1,318	500	Feb,2008
1,784	249	1,536	700	Mar,2008
2,101	309	1,792	3,700	Apr,2008
1,759	128	1,631	2,500	May,2008
1,859	303	1,556	1,500	Jun,2008
2,448	790	1,657	3,800	Jul,2008
2,412	678	1,734	2,500	Aug,2008
1,840	340	1,500	1,000	Sep,2008
2,905	716	2,189	2,750	Oct,2008
3,101	918	2,183	2,750	Nov,2008
2,501	790	1,711	5,000	Dec,2008
3,054	724	2,330	2,000	Jan,2009
2,364	562	1,802	2,000	Feb,2009
2,938	789	2,149	3,500	Mar,2009
2,587	339	2,247	6,000	Apr,2009

May,2009	2,000	2,417	617	3,035
Jun,2009	6,000	2,239	616	2,854
Jul,2009	0	2,618	264	2,882
Aug,2009	2,000	2,887	219	3,106
Sep,2009	8,000	2,436	86	2,522
Oct,2009	2,000	3,141	102	3,243
Nov,2009	6,000	2,545	31	2,577
Dec,2009	6,000	2,610	220	2,831
Jan,2010	0	2,726	209	2,935
Feb,2010	0	2,557	200	2,757
Mar,2010	0	2,980	195	3,175
Apr,2010	2,000	2,764	117	2,881
May,2010	1,000	3,063	106	3,169
Jun,2010	5,500	2,622	170	2,792
Jul,2010	3,000	2,761	310	3,071
Aug,2010	0	3,040	372	3,411
Sep,2010	2,000	2,424	428	2,852
Oct,2010	2,000	2,964	70	3,034
Nov,2010	4,000	2,691	0	2,691
Dec,2010	3,500	3,385	16	3,401
Jan,2011	4,000	2,819	26	2,845
Feb,2011	2,000	3,093	34	3,127
Mar,2011	2,000	3,322	47	3,369
Apr,2011	3,000	2,578	62	2,641
May,2011	2,000	3,332	118	3,450
Jun,2011	4,000	3,119	112	3,231
Jul,2011	2,000	3,132	120	3,252
Aug,2011	5,000	3,140	137	3,277
Sep,2011	6,000	3,458	143	3,601
Oct,2011	0	3,797	198	3,995
Nov,2011	5,000	2,907	162	3,069
Dec,2011	6,000	3,640	300	3,940
Jan,2012	3,000	4,158	421	4,579
Feb,2012	2,000	1,954	170	2,124
Mar,2012	2,000	3,214	232	3,446
Apr,2012	5,000	3,088	158	3,246
May,2012	5,000	3,791	149	3,940
Jun,2012	4,000	3,342	190	3,532
Jul,2012	3,000	4,673	315	4,988
Aug,2012	6,000	3,898	226	4,124
Sep,2012	5,000	5,350	338	5,688
Oct,2012	4,000	4,950	465	5,415
Nov,2012	4,000	2,991	477	3,468
Dec,2012	8,000	3,576	523	4,099
Jan,2013	4,000	3,783	469	4,251
Feb,2013	2,500	2,729	516	3,245

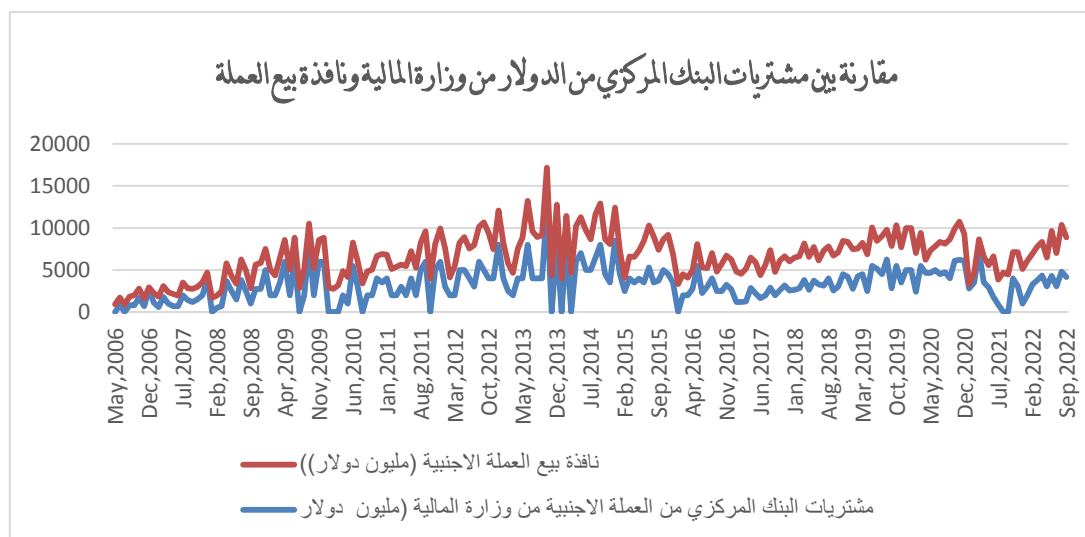
Mar,2013	2,000	2,017	638	2,655
Apr,2013	4,000	2,377	1,128	3,505
May,2013	4,000	3,734	1,168	4,902
Jun,2013	8,000	4,068	1,143	5,211
Jul,2013	4,000	4,337	1,266	5,603
Aug,2013	4,000	3,827	1,080	4,907
Sep,2013	4,000	3,789	1,362	5,151
Oct,2013	12,500	3,519	1,165	4,684
Nov,2013	0	3,209	1,129	4,338
Dec,2013	8,000	3,616	1,161	4,777
Jan,2014	0	2,760	1,232	3,992
Feb,2014	8,000	2,489	934	3,423
Mar,2014	0	3,785	927	4,713
Apr,2014	6,000	3,133	1,099	4,232
May,2014	7,000	2,931	1,335	4,266
Jun,2014	5,000	3,344	1,377	4,721
Jul,2014	5,000	2,500	1,160	3,660
Aug,2014	6,500	3,581	1,573	5,154
Sep,2014	8,000	3,485	1,446	4,931
Oct,2014	4,500	3,028	1,115	4,143
Nov,2014	3,500	3,120	1,453	4,573
Dec,2014	8,500	3,008	912	3,920
Jan,2015	4,500	2,441	387	2,828
Feb,2015	2,500	1,428	170	1,598
Mar,2015	4,000	2,262	319	2,581
Apr,2015	3,500	2,525	553	3,078
May,2015	3,965	2,870	496	3,366
Jun,2015	3,500	4,291	665	4,956
Jul,2015	5,300	4,269	730	4,999
Aug,2015	3,500	4,780	684	5,464
Sep,2015	3,750	3,154	502	3,656
Oct,2015	5,000	3,217	453	3,670
Nov,2015	4,500	4,100	593	4,693
Dec,2015	3,500	2,978	437	3,415
Jan,2016	0	2,876	443	3,319
Feb,2016	2,000	2,159	337	2,496
Mar,2016	2,000	1,690	260	2,072
Apr,2016	2,750	1,019	268	2,232
May,2016	5,500	1,180	304	2,574
Jun,2016	2,250	1,017	451	3,070
Jul,2016	3,000	749	329	2,210
Aug,2016	4,000	740	519	3,012
Sep,2016	2,500	513	319	2,316
Oct,2016	2,500	839	478	3,211
Nov,2016	3,250	1,293	472	3,445
Dec,2016	2,700	1,635	510	3,567

Jan,2017	1,200	1,557	729	3,593
Feb,2017	1,200	2,491	700	3,358
Mar,2017	1,250	3,047	861	3,908
Apr,2017	2,850	2,740	881	3,621
May,2017	2,237	2,706	977	3,683
Jun,2017	1,659	2,106	629	2,735
Jul,2017	2,000	2,843	795	3,638
Aug,2017	2,922	3,494	931	4,425
Sep,2017	2,000	2,198	582	2,780
Oct,2017	2,600	2,743	789	3,532
Nov,2017	3,170	2,722	739	3,461
Dec,2017	2,565	2,728	739	3,467
Jan,2018	2,620	3,078	788	3,866
Feb,2018	2,840	3,104	690	3,794
Mar,2018	3,800	3,657	709	4,366
Apr,2018	2,650	3,141	785	3,926
May,2018	3,750	3,122	853	3,975
Jun,2018	3,300	1,990	845	2,835
Jul,2018	3,125	3,243	945	4,188
Aug,2018	4,000	3,079	750	3,829
Sep,2018	2,570	3,450	709	4,159
Oct,2018	3,000	3,409	692	4,101
Nov,2018	4,500	3,430	530	3,960
Dec,2018	4,200	3,642	492	4,134
Jan,2019	2,750	4,201	539	4,740
Feb,2019	4,250	2,852	456	3,308
Mar,2019	4,500	3,246	483	3,729
Apr,2019	2,500	3,862	519	4,381
May,2019	5,500	4,055	509	4,564
Jun,2019	5,150	2,878	423	3,301
Jul,2019	4,500	4,008	530	4,538
Aug,2019	6,250	3,175	356	3,531
Sep,2019	2,829	4,528	493	5,021
Oct,2019	5,500	4,323	506	4,829
Nov,2019	3,500	3,767	428	4,195
Dec,2019	5,000	4,456	532	4,988
Jan,2020	5,000	4,516	489	5,005
Feb,2020	2,400	4,158	470	4,628
Mar,2020	5,500	3,620	306	3,926
Apr,2020	4,650	1,555	0	1,555
May,2020	4,658	2,616	49	2,665
Jun,2020	5,000	2,581	238	2,819
Jul,2020	4,500	3,655	205	3,860
Aug,2020	4,750	3,082	290	3,372
Sep,2020	4,000	4,296	373	4,669
Oct,2020	6,100	3,481	338	3,819

Nov,2020	6,200	4,200	367	4,567
Dec,2020	6,093	2,951	244	3,195
Jan,2021	2,780	490	2	492
Feb,2021	3,500	1,175	1	1,176
Mar,2021	7,200	1,441	0	1,441
Apr,2021	3,500	2,836	273	3,109
May,2021	2,950	2,206	433	2,639
Jun,2021	1,800	4,067	757	4,824
Jul,2021	900	2,336	607	2,943
Aug,2021	0	3,730	983	4,713
Sep,2021	0	3,538	911	4,449
Oct,2021	4,000	2,356	791	3,147
Nov,2021	3,100	3,110	937	4,047
Dec,2021	1,000	3,190	924	4,114
Jan,2022	2,000	3,132	969	4,101
Feb,2022	3,290	2,862	798	3,660
Mar,2022	3,773	3,134	860	3,994
Apr,2022	4,355	3,270	710	3,980
May,2022	3,050	2,845	604	3,449
Jun,2022	4,319	4,507	810	5,317
Jul,2022	3,050	3,410	543	3,953
Aug,2022	4,810	4,715	834	5,549
Sep,2022	4,150	3,971	753	4,724

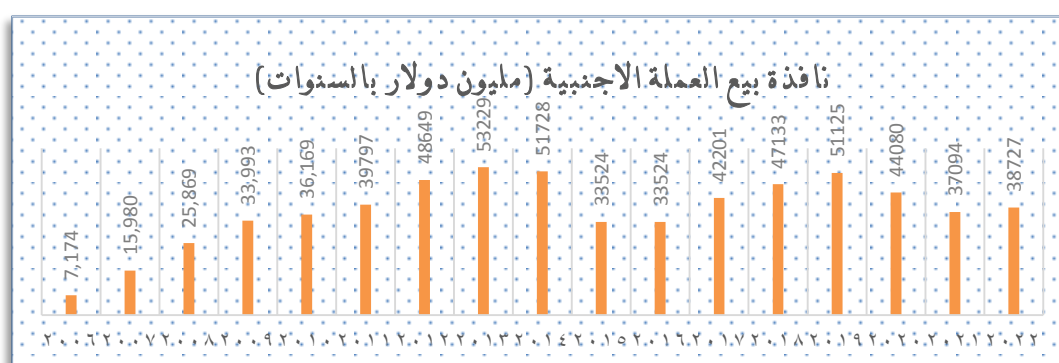
المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي، سنوات مختلفة.

شكل (٢)



ومع تزايد مبيعات البنك المركزي من العملة الأجنبية، تتزايد الهوة بين الأسعار المحلية والاسعار الخارجية للسلع والخدمات المستوردة، ونلاحظ من خلال الجدول (٣) مسار نافذة بيع العملة خلال المدة (٢٠٠٦-٢٠٢٢).

جدول (٣) مسار نافذة بيع العملة خلال المدة (٢٠٠٦-٢٠٢٢).



رابعاً. واقع الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي : عانى الاقتصاد العراقي من العديد من الاختلالات الهيكلية لمجموعة أسباب من أهمها الاعتماد المفرط على المورد الريعي (النفط) فضلاً عن قصور تناسق السياسات الاقتصادية وأبوية القطاع العام على حساب القطاع الخاص، أدى ذلك الى تراجع مساهمة القطاعات الإنتاجية، مثل القطاع الزراعي وقطاع الصناعة التحويلية، في الناتج المحلي الإجمالي.

إذ يعاني الاقتصاد العراقي من تشوه في قطاعاته وأدائه، ويظهر هذا التشوه من خلال معدلات النمو الضئيلة، وضعف القاعدة الإنتاجية، والتحول نحو الاستهلاك، إضافة إلى فقد القدرة على توليد فرص عمل جديدة، ثم التضخم غير المبرر في الجهاز البيروقراطي.

الجدول (٤) والشكل البياني (٣) يوضحان نسبة مساهمة القطاعات الرئيسية في الناتج المحلي الاجمالي العراقي للمدة (٢٠١١-٢٠٢٠)، ويلاحظ تنامي نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي عبر المدة الزمنية من ٢٠١١ ولغاية ٢٠٢٠، ففي الوقت التي كانت فيه النسبة قد بلغت (٥١%) في عام ٢٠١١ ارتفعت الى (٦١%) في عام ٢٠٢٠، مع تضائل نسب مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي لذات المدة.

جدول (٤) نسبة مساهمة القطاعات الرئيسية في الناتج المحلي الاجمالي العراقي للمدة

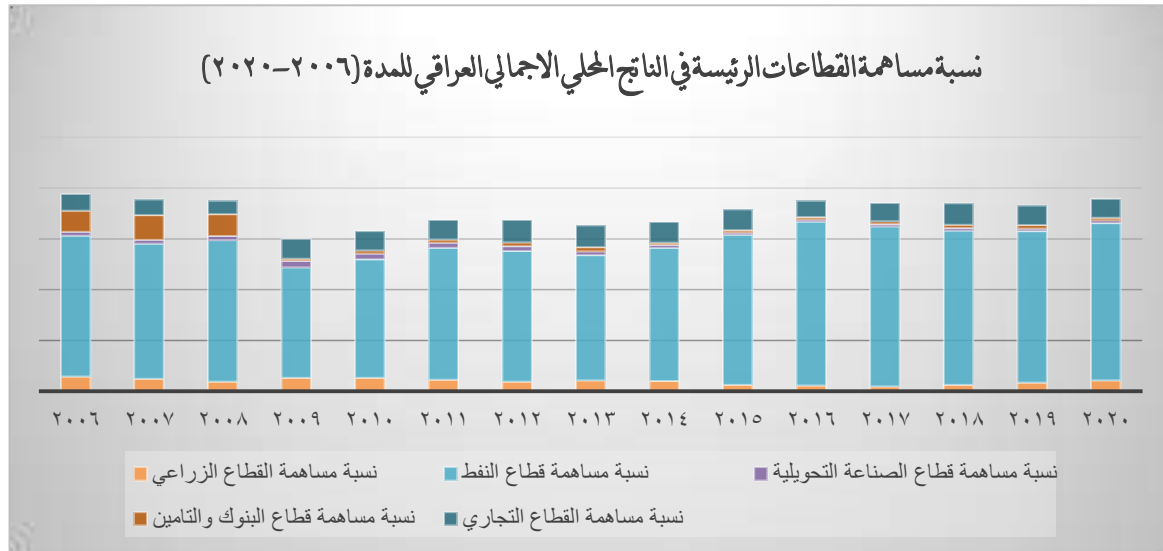
(٢٠٠٦-٢٠٢٠)(%)

السنة	نسبة مساهمة القطاع التجاري	نسبة مساهمة قطاع البنوك والتأمين	نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية	نسبة مساهمة قطاع النفط	نسبة مساهمة القطاع الزراعي
٢٠٠٦	٦,٦	٨,٣	١,٥	٥٥,٤	٥,٨
٢٠٠٧	٦,٢	٩,٧	١,٦	٥٣,١	٤,٩
٢٠٠٨	٥,٣	٨,٥	١,٦	٥٥,٧	٣,٨
٢٠٠٩	٧,٨	١٠,٨	٢,٦	٤٣,٥	٥,٢

٢٠١٠	٥,٢	٤٦,٧	٢,٣	١,٢	٧,٦
2011	4.5	51.9	2.0	1.3	7.7
2012	3.7	51.5	1.8	1.6	8.8
2013	4.2	49.3	1.5	1.7	8.5
2014	4.0	52.4	1.1	0.9	8.2
2015	2.5	59.1	0.9	0.8	8.2
2016	2.2	64.6	0.8	0.9	6.4
2017	1.8	63.1	0.9	1.1	7.1
2018	2.5	60.7	1.0	1.3	8.4
2019	3.4	59.6	1.0	1.3	7.8
2020	4.3	61.8	1.2	1.0	7.4

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، التقارير السنوية، سنوات مختلفة.

شكل (٣) نسبة مساهمة القطاعات الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي العراقي للمدة (٢٠٢٠-٢٠٠٦)



خامساً. الخاتمة

الاستنتاجات : من خلال الاقتصاد القوي، هناك حوافز أقل للسعي وراء الربح لأن الإنتاج يكافأ بشكل كبير، ولكن عندما تزيد الأوقات الاقتصادية من صعوبة الإنتاج، يصبح البحث عن الاستثمار في الناتج الحقيقي آخر أكثر جاذبية.

يمكن أن يخلق هذا الموقف دوامة هبوطية لأن مكافآت البحث عن الربح غالباً ما تكون ثابتة، في حين أن الفوائد المتاحة في اقتصاد السوق تكون أكثر تنوعاً، فعندما يكون الاقتصاد فقيراً، يؤدي عبء تكاليف الربح الثابتة على المنتجين إلى انخفاض الفوائد، وهذا يجعل البحث عن الربح أكثر جاذبية نسبياً، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الأعباء على أولئك الذين يحاولون البقاء منتجين.

التوصيات

١. يمكننا التخلص من هذا النزيف في العملة الصعبة إذا استطاع راسمي السياسات الاقتصادية خلق قطاع صناعي عراقي حقيقي يقوم على عاتقه، في المرحلة الاولى، سد الحاجة المحلية من مجموعة لأبأس بها من السلع الاستهلاكية، ويستطيع، في المرحلة الثانية، تصدير الفائض الى خارج العراق، وبالطبع هذا يتوقف على توفير المناخ الملائم لعمل القطاع الصناعي من مثل (توفير الطاقة، الغاء الرسوم على المواد الاولية التي تدخل في الصناعة، توفير قروض ميسرة للصناعيين، تخفيض الرسوم على الصادرات... الخ).

٢. القضاء على الفساد المالي والاداري الذي يُعد العقبة الاله في طريق النمو الاقتصادي، علماً أن الفساد يُعالج من قمة الهرم وليس من القاعدة كما معمول به اليوم في العراق.

٣. التقليل من البيروقراطية والروتين، والتي يفرضها اصلاً الفاسدين للحصول على الرشاوي.

٤. دعم القطاع الزراعي الذي يوفر السلع الغذائية الاساسية للمواطن، من خلال حماية المنتج المحلي وفرض رسوم على السلع الزراعية المستوردة وتوفير قروض ميسرة للمزارعين للاعتماد على وسائل السقي الحديثة التي لا تتطلب مقدار كبير من المياه واستخدام البحث والتطوير في مجال البذور وتحسين نوعيتها وزيادة كمية انتاجيتها.

المصادر

المصادر العربية:

١. البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي، سنوات مختلفة.
٢. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، التقارير السنوية، سنوات مختلفة.

المصادر الأجنبية:

1. Hussain Ahmed S Al_Shadidi 2021 IOP Conf. Ser.: Earth Environ. Sci. 754 012012.
2. Kathie L. Krumm, EXCHANGE AUCTIONS: A REVIEW OF EXPERIENCES, CPD Discussion Paper No.. 1985 -22 July 1985.
3. Masayuki Nakakuki, Akira Otani, and Shigenori Shiratsuka, Distortions in Factor Markets and Structural Adjustments in the Economy, Discussion Paper No. 2004-E-4.

4.Sudhir K. THAKUR, FUNDAMENTAL ECONOMIC STRUCTURE AND STRUCTURAL CHANGE IN REGIONAL ECONOMIES: A METHODOLOGICAL APPROACH, Région et Développement n° 33-2011.

4.Kym Anderson and others, estimating effects of price-distorting policies using alternative distortions databases, Elsevier, 2012.

5.Masayuki NAKAKUKI and others, Distortions in Factor Markets and Structural Adjustments in the Economy, IMES Discussion Paper Series 2004-E-4.

6.Policy Making John B. Taylor Under Secretary of the U.S. Treasury for International Affairs Remarks at the Banco Central de Reserve del Peru Lima, Peru September 6, 2004, PRESS RELEASES, US Department of the treasury.

7.Yiping Huang, Bijun Wang, Cost Distortions and Structural Imbalances in China, China & World Economy / 1 – 17, Vol. 18, No. 4, 2010.